

Distr.: General
6 June 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

رسالة مؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقرير شيلي لعرضها الوطني الطوعي في سياق الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٨ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا أن تعمموا هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار البند ٢ (ج) من جدول الأعمال.

(توقيع) ألفريدو لاي

السفير

القائم بالأعمال بالنيابة



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس المجلس
الاقتصادي والاجتماعي من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لشيلي لدى
الأمم المتحدة

[الأصل: الإسبانية]

الأهداف الإنمائية للألفية في شيلي

التقرير الوطني الطوعي لحكومة شيلي*

تشكل الأهداف والغايات الواردة في إعلان الألفية أساس الاستراتيجية الإنمائية التي وضعتها ونفذتها شيلي منذ استعادة الديمقراطية. فقد سجلت شيلي خلال هذه السنوات نموا اقتصاديا هاما، حيث ارتفع معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد ثلاثة أضعاف مقارنة مع المسجل في عقدي السبعينات والثمانينات. وقد انخفضت نسبة الفقر بمقدار الثلثين وزادت نسبة العمالة. وفي عام ١٩٩٠، كان أربعة من كل عشرة شيليين يعانون من الفقر وكانت السياسات الاجتماعية تقتصر على إجراءات تتعلق بتقديم المساعدات وتتصل بقطاعات معينة.

وكانت النتائج المحققة في السنوات الأخرى هذه هامة، ومنها زيادة عدد الطلاب في جميع مستويات التعليم، وزيادة متوسط عدد سنوات الدراسة، وفتح فرص الالتحاق بالتعليم العالي؛ حيث أن ٧ من كل ١٠ من طلبة التعليم العالمي حاليا هم من الجيل الأول الذي يصل هذا المستوى من عائلاتهم. وفي المجال الصحي، تراجعت نسبة الوفيات النفاسية ووفيات الرضع؛ وجرى بذل جهد خاص في الرعاية الأولية: فأصبح يوجد اليوم ما يزيد على ١٦٠٠ منشأة للرعاية الصحية. وفي مجال الصرف الصحي، زاد الوصول إلى الخدمات الأساسية وأصبحت تنفذ قواعد للتنظيم البيئي.

وبالرغم من بعض التحسن الذي لوحظ في توزيع الدخل منذ عام ٢٠٠٠، فإن شيلي بلد تتجلى فيه تفاوتات كبيرة في الدخل، تزيد كثيرا عما كان سائدا في الستينات. وهو ما يشير إلى ضرورة تعزيز أوجه التقدم في مختلف الأهداف، بالرغم من تنفيذ غايات الألفية. ومن جهة أخرى، لم يكن النمو الاقتصادي ثابتا؛ إذ فقد في الواقع من قوته منذ وصول عدوى الأزمة الآسيوية إلى أمريكا اللاتينية. وهو ما يكشف أوجه قصور في الهيكل المالي الدولي وضعف الآليات الدولية والوطنية لمقاومة التقلبات. ولأوجه القصور هذه آثار مناوئة، إذ أن تقلبات النشاط الاقتصادي أثرت بشكل سيء على المؤسسات الأصغر حجما والعمال الأقل كفاءة.

* استنادا إلى التقرير الثاني المقدم من شيلي عن التقدم المحرز في الالتزامات الواردة في أهداف الألفية.

ومنذ عام ٢٠٠٦، بدأ وضع أسس مرحلة جديدة؛ فالنجاحات التي حققها البلد في السنوات الأخيرة ولدت طموحا أكبر وحفزت على إجراء تغييرات في شتى المجالات. وتطمح شيلي إلى وضع أسس سياسة إنمائية جديدة تهدف إلى العمل بصورة تدريجية على إقامة نظام للحماية الاجتماعية يتيح حياة أفضل لجميع سكانها ويشكل لحمة للديمقراطية أكثر شمولاً واهتماماً بالمواطن. وسيتبع نظام الضمان الاجتماعي هذا المستلهم في نهج يتمحور حول الحقوق الاعتراف بأن "الحقوق" مضمونة وإنشاء آليات تمكن من ممارستها والمطالبة بها.

ويعتمد هذا النظام نهجا يركز على دورة حياة الأشخاص بكاملها، ويتناول المخاطر والطوارئ وأوجه الضعف التي يتعرضون لها، ويشمل ما يلي: إصلاح واسع للضمان الاجتماعي، ونظام التضامن في شيلي (Chile Solidario)، ونظام شيلي تنمو معكم (Chile Grece Contigo)، وإصلاح قطاع الصحة، وتدابير هامة لحماية العمال. وهكذا، تتجاوز كثير من سياساتنا العامة الغايات المتعلقة بالكم وتنبري لتحدي الكيف، والحماية الفعلية للمواطنين، منشئة الظروف المواتية للمساواة في الفرص.

الاستراتيجية الإنمائية

منذ عام ١٩٩٠، وضعت الحكومات التوافقية كهدف مركزي لها تحسين مستوى حياة السكان، وبخاصة التغلب على الفقر والحد من انعدام المساواة والأشكال المختلفة للتمييز والإقصاء، بغية بناء مجتمع ديمقراطي مفتوح وقائم على المساواة يتيح الأعمال التام لحقوق جميع المواطنين.

وتحدد الاستراتيجية الإنمائية التي اعتمدها البلد ركائزها الكبرى في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والديمقراطية، مشددة على درجة عالية من الاتساق بين السياسات الاقتصادية واستدامتها، والسياسات الاجتماعية، والنظام السياسي.

واستندت مبادئها التوجيهية على الاعتراف بمركزية النمو في التنمية الاجتماعية المستدامة نظرا لما له من تأثير على سوق العمل والقدرة الشرائية وتوفير الموارد اللازمة لتمويل الإنفاق الاجتماعي؛ وعلى ضرورة اضطلاع الدولة بمسؤولية فاعلة في مجال التنمية الاجتماعية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن شيلي سجلت في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٧ معدل نمو سنوي لنتاجها المحلي الإجمالي بلغ ٥,٤ في المائة.

وفي إطار رؤية متوسطة الأجل، تركز وضع وتنفيذ سياسة إدارة الميزانية العامة خلال هذه السنوات على الاستدامة المالية والقدرة على تلبية احتياجات السكان

في أوقات الأزمات، وعلى احتمالات فرض قيود ميزانية عند الاقتضاء، وعلى كفاءة الإدارة العامة. وفي السنوات الـ ١٨ الأخيرة، ما فتئ هذا المعيار يكتسي طابعا مؤسسيا أكثر فأكثر مؤكدا استمراريته.

وإضافة إلى الإصلاح الضريبي لعام ١٩٩٠ الذي رفع معدلات الضرائب، والتغيرات التي أعقبته لكفالة استمرار تحصيل الضرائب المطلوبة، وضعت سياسات إدارة الميزانية العامة للحكومات التوافقية آليات تمكنها من التخفيف من أثر التقلبات الاقتصادية، مما أتاح إعطاء استمرارية للسياسات العامة عموما وللسياسة الاجتماعية بوجه خاص، وراكم الموارد خلال فترات النمو السريع وشروط التبادل المتواترة بهدف كفالة التمويل للفتترات الأقل إيجابية أو السلبية للدورة الاقتصادية. وهو ما حثّب اتجاه الإنفاق الاجتماعي والنتائج المحلي الإجمالي إلى التقلب الدوري الشديد الذي يؤدي إلى إنفاق مبالغ أكبر في فترات الازدهار وأقل في فترات الركود، ويتيح حماية اجتماعية أكثر فعالية في فترات الأزمات.

ويكتسي استقرار الميزانية العامة أهمية خاصة بالنظر إلى أن تزايد عولمة الاقتصاد واندماج الأسواق ولد فرصا كبيرة لنمو وتنمية مجموعة من البلدان الناشئة ولكن، في الوقت نفسه، جعلها أكثر ضعفا أمام التقلبات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وبخاصة الأسواق المالية. وقد أتاحت هذه الآليات الحد من ضعف الاقتصاد الوطني إزاء الأزمات والتقلبات المالية والحفاظ على مسيرة البرامج الاجتماعية وكذلك إطلاق برامج جديدة في الفترات التي يتوقف فيها النمو الاقتصادي أو يضعف - مثلما حدث نتيجة الأزمة الآسيوية سنة ١٩٩٩ - وفي فترات المصاعب التي تكون فيها الحاجة إلى تلك البرامج أكبر.

ومن بين الأدوات التي تثبت مسار الإنفاق العام هناك صندوق تعويض سعر النحاس (الذي يربط الميزانية العامة بسعر النحاس على المدى المتوسط وليس بسعره الحالي الفعلي؛ وبذلك تُحقق وفورات من الفارق بين كلتا القيمتين عندما يكون السعر الفعلي أعلى من المتوقع على المدى المتوسط)؛ وهج التوازن الهيكلي في وضع الميزانية العامة للبلد.

وبالمثل، سُن قانون عائدات المناجم الذي يفرض ضريبة على الشركات الكبيرة التي تستخرج النحاس. وقد أنشئ بالإيرادات المحصلة صندوق مخصص للتطوير العلمي والتكنولوجي يتيح للبلد تنويع إنتاجه على المدى المتوسط، تحسبا لحالات من قبيل التي شهدتها في أوائل القرن العشرين مع انهيار صناعة ملح البارود.

ومنذ عام ٢٠٠١، بدأت تطبق على الميزانية العامة القاعدة الموضوعية مسبقا والتي تقضي بتوليد فائض بنيوي بنسبة ٠,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ ونظرا للتحسن الشديد في الميزانية، تغير الهدف فخفضت النسبة فيما يتعلق بميزانية عام ٢٠٠٨ إلى ٠,٥ في المائة

من الناتج المحلي الإجمالي. ووفقا لتلك القاعدة، لا تربط ميزانية الإنفاق السنوي بسعر النحاس والمولبيدين على المدى المتوسط فحسب، بل كذلك بمتوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وقد زادت سياسة إدارة الميزانية العامة المطبقة، إضافة إلى مساعدتها في استقرار السياسات الاجتماعية، من الادخار العام في أوقات الازدهار، ودعمت مصداقية وزارة مالية شيلي لدى طلبها قروضا دولية، مما خفض المبالغ الواجبة الدفع وحسّن إمكانية الحصول على التمويل الخارجي في فترات الصدمات الخارجية السلبية، وقلص إلى أقصى حد من أثر عدوى الأزمات الدولية؛ وقلص حاجة الاقتصاد إلى الاعتماد على التمويل الخارجي.

وأخيرا، مكنت الإدارة المالية المسؤولة والوضع المالي القوي للبلد من توجيه الإنفاق إلى الاستثمارات التي تعزز النمو على المدى البعيد.

وانسجاما مع ما سبق، لم يكن الهدف الوحيد من تعزيز السياسة الاجتماعية تلبية الحاجة إلى مواجهة المشاكل الاجتماعية التي لا تحل فقط، ولا بالضرورة نتيجة النمو الاقتصادي ولا عن طريق حركة السوق والمحفزات المؤقتة لوحدها؛ وإنما أيضا تعزيز دورها المركزي في النهوض بالنمو الاقتصادي من خلال تنمية رأس المال البشري اللازم لتوسيع عملية التحديث؛ وكذلك دورها الهام في الاستقرار والحكم الديمقراطي.

وتجلى هذا التعزيز لعمل الدولة في المجال الاجتماعي في التغييرات التي عرفتتها أولويات الميزانية وما نجم عن ذلك من زيادة في الموارد المخصصة للقطاع الاجتماعي، والتي ارتفعت أكثر من ثلاثة أضعاف في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٧؛ وكذلك في الانتقال من تقديم المساعدات إلى اتباع سياسات وتنفيذ برامج للاستثمار الاجتماعي موجهة إلى تنمية رأس المال البشري والمساواة في الفرص.

وبناء على ما سلف، أنشئت فئات ذات أولوية في السياسات الاجتماعية من قبيل الأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، وأفراد الشعوب الأصلية، والنساء والمسنين. وتسعى السياسات الجاري تنفيذها إلى تحديد الاحتياجات الخاصة لكل فئة من هذه الفئات من أجل تحقيق اندماجها الاجتماعي، وهي تشمل إجراءات برنامجية ومؤسسية من أجل تلبية مطالبها واحتياجاتها تلبية فعالة. وقد كان تحديد هذه الفئات مرنا بحيث يتيح مواءمة السياسات والبرامج مع احتياجات ومطالب كل منها؛ ومثال ذلك القيام مؤخرا بتنفيذ نظام لحماية الأطفال "شيلي تنمو معكم" (Chile Grece contigo).

وقد ساهم المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمراكز الأكاديمية في مناقشة وضع وتنفيذ السياسات العامة والتفكير فيها والحوار بشأنها، وذلك في إطار عملية إرساء الديمقراطية واستعادة المؤسسات الديمقراطية.

وجاءت استجابة الدولة لتلبية للمطالب الجديدة في مجالين: وضع قواعد قانونية للعمل الإيجابي دعماً لهذه الفئات في مجالي السياسات والبرامج؛ وإنشاء الأجهزة الحكومية المكلفة بوضع واقتراح التدابير التي تمكن من تلبية احتياجات هذه الفئات ومطالبها.

وفي هذا الإطار، باشرت السياسات الاجتماعية الإدماج التدريجي لآليات وأدوات تتيح المتابعة والتقييم الدوري للأعمال التي شرع فيها، بحيث تدخل التعديلات اللازمة والملائمة في الوقت المناسب.

ومنذ عام ٢٠٠٢ وشيلي تدخل تغييرات هامة في مجال السياسات الاجتماعية، فقد أنشأت التضامن في شيلي (Chile Solidario) الذي يستهدف الأسر التي تعيش في فقر مدقع ويشمل ثلاثة مكونات أساسية: نظام دعم فردي تستفيد منه العائلات الأشد فقراً، من خلال الرعاية النفسية الاجتماعية؛ والمعونات المضمونة؛ وأفضلية الاستفادة من البرامج الاجتماعية الحكومية. ويستتبع النظام أن تبحث الدولة عن الأسر التي تنتمي إلى الفئة السكانية المستهدفة؛ وأن تبادر هي إلى تقديم الرعاية لمن يعيشون في ظروف شديدة الصعوبة دون انتظار أن يطلب منها ذلك.

وتحقق الكثير من أوجه التقدم هذه في السياسات الاجتماعية في سياق نمو اقتصادي بطيء جداً، كما هو الحال منذ ١٩٩٩. فبدلاً من التراجع والتوقف، استمر العمل الاجتماعي لدولة شيلي في التقدم، مستفيداً من الخبرة التي تراكمت خلال السنوات السابقة.

السياسات العامة ونتائجها

مكّن مجموع السياسات العامة المعتمدة من النجاح نجاحاً واضحاً في مجالات النمو الاقتصادي وتحقيق فرص العمل والحد من الفقر، ومن إحراز تقدم هام في مجال الصحة، وعدد سنوات الدراسة، والهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، على نحو ما تثبتته مختلف المؤشرات وتتعرف به كل الهيئات الدولية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات هامة ينبغي التصدي لها. اثنان منها هما تباطؤ النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة ومستوى انعدام المساواة، وهو عامل يمكنه أن يحدد في نهاية المطاف الفرق بين بلد ينمو بشكل عادي وآخر يدخل عالم التنمية المتكاملة المستدامة.

وللتغلب على أوجه انعدام المساواة لا تكفي العزيمة السياسية؛ وإنما يلزم فهم الأسباب المفضية إلى ذلك التي تتجاوز مسألة الدخل. فأوجه انعدام المساواة تتجلى منذ السنوات الأولى من حياة الشخص، وتستمر في فرص التعليم، وتعمق مع التمييز، وترسخ مع الحن. وتوجد في شيلي مظاهر عديدة لانعدام المساواة، وهي مترابطة جدا فيما بينها، وتبدو في الفرص وفي النتائج.

وفي ظل الحكومات التوافقية المتتالية، تم الانتقال من هيمنة سياسات تقديم المساعدة إلى وضع أسس لشبكة حماية اجتماعية قائمة على الحقوق المضمونة؛ كما تم إلى جانب ذلك تحقيق تقدم في مجال توفير فرص العمل. فارتفعت النسبة المئوية للقوى العاملة التي تدفع أقساط نظام الضمان الاجتماعي من ٤٤ في المائة عام ١٩٨٩ إلى ٥٧ في المائة عام ٢٠٠٧؛ وتضاعف الحد الأدنى للأجر الفعلي بـ ٢,٢ مرة خلال هذه الفترة، بعد أن ظل متدينا خلال العقدين السابقين. لكن مع كل هذا، يبدي سوق العمل هشاشة شديدة. ولا زلنا بعيدين عن تحقيق فرص العمل "اللائق" للجميع.

ومنذ التسعينات، سجل تراجع مطرد في الفقر وتوسع في إمكانية الوصول إلى أهم الخدمات الاجتماعية، وأثر فعلي لتوزيع الإنفاق الاجتماعي، وتعديلات قانونية لمكافحة التمييز ضد مختلف فئات المجتمع، بسبب أصلها الإثني أو نوع الجنس، أو أصلها الاجتماعي أو الإقليمي، أو بسبب اعتبارات العمر أو الميل الجنسي.

وفيما يتعلق بالفقر خاصة، انخفضت نسبة السكان المتضررين من ٣٨,٦ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ١٣,٧ في المائة عام ٢٠٠٦، وهو ما يضع شيلي على رأس قائمة بلدان أمريكا اللاتينية التي تحقق فيها هدف خفض نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المدقع إلى النصف.

ولكن هذه العملية ترافقت بأوجه لانعدام المساواة الناجمة عن التوزيع غير العادل للدخل، وهي وإن كانت موجودة تاريخيا في مجتمع شيلي، فقد أصبح من غير الممكن احتمالها حاليا إذ أننا إزاء عملية اندماج تفتقد إلى المساواة، لا بسبب عدم الجدارة وإنما بسبب الأصل الاجتماعي الاقتصادي أو الثقافي وبسبب عدم توفر الفرص.

ويتحول شعور متزايد بعمق انعدام المساواة إلى إحباط ومشاعر خوف إزاء أوجه انعدام الأمن والحماية لمجتمع مفتوح أمام منافسة الأسواق المعولمة. ولا تتبع الحاجة إلى نظام للحماية الاجتماعية من أوجه انعدام المساواة هذه فحسب، وإنما أيضا من التغييرات المتسارعة التي يشهدها المجتمع، والتي تنتج عنها أوجه ضعف مرتبطة بالمخاطر الجديدة، من قبيل ظهور فقر "معاصر" يتسع بسرعة، ووجود فرص عمل غير مضمونة وغير مستقرة،

وصعوبات التأقلم مع الأدوار في المنزل والحياة الأسرية، وبخاصة رعاية الأطفال والمسنين، الناجمة عن المشاركة المتزايدة للمرأة في قوة العمل.

ويعاني من الضعف أيضا مختلف الأسر التي لا توجد حلول ملائمة لمشاكلها، وشيوخة السكان وحالة المهاجرين الذين يزيد عددهم بشكل مطرد. وتتجاوز أوجه الضعف هذه السكان الذين يعيشون في فقر لتهدد قطاعات أخرى من السكان ليست بالفقيرة، وتحديدًا الأطفال؛ والأشخاص ذوي الإعاقة؛ والمسنين، وبخاصة من يعيشون بمفردهم والأمهات المراهقات والنساء المعيلات لأسر معيشية؛ والمجتمعات المحلية للشعوب الأصلية وأفرادها؛ وكذا المهاجرين.

ولا تعني زيادة الأمن فقط الحماية من خطر السقوط ضحية المرض أو السرقة أو البطالة أو الشيخوخة، وإنما أيضا الحصول على فرصة المشاركة في عملية تقدم البلد، مع الاعتراف الواجب بالجهد المبذول.

وينبغي أن تكون الوظيفة الأساسية للسياسات الاجتماعية هي إنهاء انعدام الأمن بمعناه الواسع هذا. ففي الماضي، كانت السياسات الاجتماعية ترمي إلى محاربة الفقر وتلبية الاحتياجات الدنيا المرتبطة بالبقاء وإتاحة الوصول إلى التعليم أو الصحة أو السكن. أما الآن فقد حان الوقت لتتمحور السياسات الاجتماعية حول نظام للحماية الاجتماعية قادر على فتح باب الفرص أمام من لا تتوافر لهم إمكانية حماية أنفسهم بوسائلهم الخاصة والحد من المخاطر التي يتعرضون لها.

وفي هذا السياق، إضافة إلى نظام التضامن في شيلي المذكور آنفا، هناك نظام يشكل جزءا من النظام العام للحماية الاجتماعية، هو نظام الحماية الشاملة للطفولة يسمى "شيلي تنمو معكم" الذي يعتمد من خلاله نهج متعدد القطاعات والتخصصات لحماية الطفولة غير مسبوق على الإطلاق في شيلي، وله تغطية واسعة في البلد. وستتم، بتنفيذه، حماية الأطفال قبل ولادتهم، بحيث يمنحون خدمات هامة ومناسبة تحفز نموهم المبكر، بحيث تتيح الفرص لتنميتهم الشاملة.

واستكملت سياسات التعليم إجمالا مرحلة من مراحل عملية التعميم. إضافة إلى ذلك، بدأت مرحلة جديدة أصبح فيها التعليم مرتبطا بدخول مجتمع المعرفة والعولمة، وهو مجتمع يتأثر بالتكنولوجيات الجديدة في مجالي المعلومات والاتصالات. كما تشترط تلك السياسات مزيدا من الجودة في خدمات التعليم المقدمة وفي برامج التأهيل المهني وإعادة توزيع هذه البرامج بشكل واسع على الصعيد الاجتماعي.

وتهدف سياسات التعليم المنفذة إلى تعزيز الإجراءات الرامية إلى مواجهة الانقطاع عن الدراسة وحالات الحمل في أوساط المراهقات، وعمل الأطفال، وظاهرة التفاوت في التحصيل الدراسي، في جملة مواضيع أخرى من شأنها الإسهام في بلوغ هذا الهدف. وتشمل هذه السياسات اعتماد نظام للإعانات من أجل استبقاء التلاميذ في المدارس، في عام ٢٠٠٣، يقضي بتقديم مبلغ إضافي إلى المؤسسة التعليمية، كل حسب احتياجه، من أجل تحفيز التلاميذ الضعفاء على عدم الانقطاع عن الدراسة وإنهاء الدورة التعليمية، مع بدء العمل بالزامية كفالة إنهاء جميع الشباب إثنتي عشرة سنة من الدراسة على النحو الوارد في التعديل الدستوري الأخير الذي ينص على الطابع الإلزامي والمجاني للتعليم الثانوي. وتندرج في نفس هذا الإطار "الإعانة الدراسية التفضيلية" ونظام واسع للمنح من أجل الإسهام في استبقاء التلاميذ، ذكورا وإناثا، داخل المؤسسة التعليمية.

ونتيجة لما تقدم، ارتفعت نسبة الالتحاق بالمدارس في جميع المستويات التعليمية، وانخفضت نسبة الأمية، ويجري تحقيق تقدم ملحوظ في التعليم قبل المدرسي، وأصبح معدل الالتحاق بالمرحلة التحضيرية يتراوح بين ٤٠,١ في المائة و ٧٤,٦ في المائة للأطفال ما بين سن ٤ و ٥ أعوام. وتلاحظ أوجه التقدم المسجل في تعزيز تكافؤ الفرص بين الجنسين بصورة أساسية في نسبة الوصول إلى جميع مستويات التعليم.

وكما أُشير إليه سابقا، رافق تلك الاتفاقات المتعلقة بالسياسات البرنامجية إبرام اتفاقات مالية واقتصادية وتشريعية؛ ويتمثل مسار أهم الإصلاحات التي أدخلت على السياسات الاجتماعية في السنوات الأخيرة في إصلاح الضمان الاجتماعي الذي سبق التعليق عليه، وإصلاح نظام الصحة.

ويشكل إصلاح نظام الصحة أحد معالم السياسات العامة ويكمن جوهره في ضمان توفير خدمات متكاملة وواضحة للجميع؛ ويشمل نظاما للضمانات الصحية الواضحة فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى الخدمات والجودة والحماية المالية والطرائق الملائمة لتقديم الخدمات المتصلة بمجموعة من البرامج أو الأمراض أو الحالات الصحية ذات الأولوية. وقد تحقق هذا التغير بصورة تدريجية. وبدأ بضمن الرعاية لعدد من الأمراض ارتفع من ٢٥ مرضا إلى ٤٠ مرضا؛ واليوم، بلغ عدد الأمراض قيد الرعاية ٥٦ مرضا وتشير التوقعات إلى التمكن من تغطية ٨٠ مرضا بحلول عام ٢٠١٠.

وأحرز تقدم كبير في مجال الصحة: حيث سجلت مجموعة المؤشرات التي تسمح بتحديد الحالة الصحية في أوساط الأطفال تطورا إيجابيا، على غرار الحالة في البلد بصفة عامة. وقد نتج ذلك عن التدخلات التي أُجريت في القطاعين الاجتماعي والاقتصادي

والتي أدت، إلى جانب الجهود المبذولة في قطاع الصحة ذاته، إلى تحقيق تقدم هام فيما يتعلق بأوجه القصور التي كانت تؤثر في الأطفال على مدى العقود الأربعة الماضية. وهكذا، اختفت أو تراجعت، من حيث الخطورة، مشاكل من قبيل الإسهال وسوء التغذية والأمراض التنفسية الحادة التي كانت تؤثر بشكل رئيسي في معدل وفيات الأطفال. وبالتالي، انخفض معدل وفيات الأطفال ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥ من ١٦ إلى ٧,٩ حالة وفاة في كل ألف مولود حي؛ وفي نفس الفترة، تراجعت نسبة سوء التغذية من ٧,٧ في المائة إلى ٣,٠ في المائة في أوساط الأطفال الذين يقل عمرهم عن ٦ سنوات؛ وانخفض معدل الوفيات النفاسية من ٤٠ إلى ١٩,٨ حالة وفاة في كل مائة ألف مولود حي.

وما فتئت صحة المرأة تشكل أحد أعمدة الرعاية الصحية، وقد خُصص لها بالتالي برنامج محدد منذ بدايات تنظيم النظام الصحي الشيلي. وقد شهد البرنامج تغييرات على مر الزمن، حيث انتقل في العقد الأخير من برنامج لرعاية صحة الأمهات في فترة ما قبل الولادة وبعدها، والذي كان يركز على الصحة الإنجابية، إلى برنامج لرعاية صحة المرأة يرمي إلى تلبية متكاملة لمختلف احتياجاتها طوال دورة حياتها؛ ونتيجة لهذه الإجراءات، سجلت الوفيات النفاسية انخفاضا مطردا. وفي سياق الجهود المبذولة لدحر انتشار الإيدز، كان للتعليم دور رئيسي في الوقاية من المرض، فضلا عن التعاون الفعال للمجتمع المدني في هذه القضية.

وفيما يتعلق بإدارة البيئة، يمكن ملاحظة تغييرات تدريجية ابتداء من عام ١٩٩٠، حيث ينص جدول أعمال السياسات العامة صراحة على حماية البيئة والاعتناء بها. ففي ذلك العام، أنشئت، بصفة مؤقتة، الهيئة الوطنية المعنية بالبيئة. وكانت مسائل البيئة في السابق توكل إلى مجموعة من الهيئات القطاعية المعنية بالتنظيم أو بالإجراءات المباشرة في مختلف القطاعات الإنتاجية. وحُلِّصت التقييمات إلى أن فعالية هذه الطريقة في معالجة تلك المشاكل محدودة من حيث مواجهة تلوث الجو وتلوث المياه الناجم، في جملة أمور، عن عدم معالجة النفايات السائلة المنزلية والصناعية؛ والاستغلال المفرط للغابات والبحار والافتقار إلى آليات حمايتها.

وفي عام ١٩٩٤، أنشئت بموجب القانون الهيئة الوطنية المعنية بالبيئة بوصفها الهيئة المسؤولة عن تنسيق مختلف قطاعات البيئة وبدأت مناقشات أعقبها صدور قانون الأسس العامة للبيئة. وشهد البلد توافقا واسعا في الآراء بشأن اتباع هذه المؤسسة نهجا يقوم على مبدأ التنمية المستدامة، على نحو يكفل التوفيق بين حماية البيئة والتنمية الاقتصادية في إطار العدالة الاجتماعية والشفافية العامة. كما شكل اندماج البلد في المجتمع الدولي حافزا لانتخاذ موقف استباقي في هذا المجال، حيث تنص الاتفاقات التجارية على تطبيق معايير أكثر صرامة

في عمليات الإنتاج، فضلا عن الأهمية الكبيرة التي يكتسبها موضوع البيئة في جدول الأعمال العام الدولي. وبذلك تحققت خطوات هامة تمثلت في توطيد الطابع المؤسسي للبيئة؛ وإرساء أسس نظام إدارة البيئة من خلال إنشاء وسائل للوقاية والتصحيح والتثقيف والبحث وإشراك المواطنين؛ وتصميم خطط للتدبير والوقاية وإزالة التلوث، وفي عام ١٩٩٨، وضعت سياسة البيئة ومحورها التنمية المستدامة.

ومنذ عام ٢٠٠٠، تعمقت عملية وضع معايير وخطط للبيئة؛ كما تم تنفيذ مجموعة من أنشطة الإعلام اللازمة لتحسين الإدارة وتم توسيع نطاق عمليات المراقبة والتثقيف والتصديق في مجال البيئة، وتحققت زيادة ملحوظة في الموارد البشرية والمالية المخصصة للهيئة الوطنية المعنية بالبيئة، مما يدل على التزام السلطة التنفيذية بتحسين هذه الإدارة وتهيئة الظروف لتحقيق تنمية أكثر استدامة.

وفي عام ٢٠٠٧، صدر القانون 20.173 الذي أنشأ منصب وزير رئيس الهيئة الوطنية المعنية بالبيئة المكلف، في جملة مهامه الرئيسية، بإعداد مشروع قانون يستحدث وزارة للبيئة وهيئة عامة لمراقبة البيئة، وعرضه على البرلمان. ويتوخى من إنشاء هاتين المؤسستين المعنيتين بالبيئة تعزيز حماية البيئة والامتثال للمعايير البيئية.

وفي مجال التنمية القائمة على الاستدامة البيئية، يتبين من تحليل بعض المؤشرات انخفاض معدل استهلاك مركبات كلوروفلورو كربونات، وهي مواد مستنفدة لطبقة الأوزون، وزيادة التغطية في مجال الإمداد بمياه الشرب في كل من المناطق الحضرية والريفية، وبلوغ نسبة شمول خدمات الصرف الصحي ٩٥,٢ في المائة في المناطق الحضرية، فضلا عن ارتفاع نسبة معالجة مياه الفضلات الحضرية من ٢٠,٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٨١,٩ في المائة في عام ٢٠٠٦، على أساس أننا سنصل إلى نسبة ١٠٠ في المائة خلال العقد الثاني من هذه الألفية الجديدة.

وفي مجال السكن، ساهم وضع برنامج "شيلي باريو" (Chile Barrio) في تسوية حالة أكثر من ١٠٥ آلاف أسرة كانت تعيش في الأحياء الفقيرة. وساهم ذلك، بالاقتران مع تنفيذ البرامج المنتظمة التي تضطلع بها وزارة الإسكان والتنمية الحضرية، في خفض عدد الأسر المعيشية التي تقطن مساكن ذات حيازة غير مضمونة بنسبة ٧٣,٧ في المائة (مؤشر موئل الأمم المتحدة) بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠٠٦. وأُنجزت الغاية والأهداف المحددة في هذا المجال إنجازا كاملا.

التحديات والمهام المطروحة

يشكل تاريخ السياسات الاجتماعية والتقدم المحرز في السنوات الـ ١٧ الأخيرة قاعدة متينة لتدليل التحدي القادم: وضع نظام متكامل للحماية الاجتماعية في شيلي على أساس الحقوق الاجتماعية التي تكفل تكافؤ الفرص وتغطي المخاطر الرئيسية التي تهدد الأسر القليلة الموارد على امتداد مراحل حياتها. ويكمن التحدي في التعامل مع المسألة باعتبارها مهمة وطنية، مما تقوى معه احتمالات النجاح.

ويتطلب تحقيق الاستدامة لنظام متكامل للحماية الاجتماعية أن يتم بالتوازي مع ذلك إحراز تقدم في خطة النهوض بالإنتاج على نحو يزيد من توظيف القوة العاملة والقدرة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة.

ويشير هذا التقرير إلى التحديات والمهام الكبيرة التي لا تزال مطروحة، وهناك من بينها الحد من التوزيع غير العادل للإيرادات، الذي كان يتسم، حتى في أعوام الديمقراطية، بوتيرة متباينة تفتقر لقوة زخم كافية. فالتقلبات الاقتصادية التي تترل بالنشاط إلى دون مستوى الناتج المحلي الإجمالي الممكن (القدرة الفعلية) أثرت سلبا على المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة وعلى العمال ذوي المهارات القليلة. وكانت هناك مشكلة أخرى تتصل بأداء أسعار الصرف وهي مشكلة لا تزال قائمة حتى في الوقت الحاضر. ويؤثر هذا الأمر سلبا في توليد المزيد من القيمة المضافة إلى صادرات الموارد الطبيعية ويحبط تحسين جودتها (الارتقاء بمستواها) من حيث قدرتها على إعطاء دينامية إلى بقية عناصر الناتج المحلي الإجمالي.

وبالرغم من أوجه التقدم الملموس في المجتمع، لا تزال زيادة التكافؤ الاجتماعي تشكل أحد أبرز التحديات في بلد حقق مكاسب إنمائية كبيرة. ولا يزال متوسط الأجور متدنيا وإن بدأ يرتفع؛ وهناك أيضا أوجه عدم مساواة بين الجنسين تتضح من أوجه عدم التكافؤ بين الرجل والمرأة في مجال العمل سواء من حيث عدد العاملين أو نسبة الذين يشغلون مناصب إدارية أو في الفروق بين أجور النساء والرجال العاملين في فئات مهنية متماثلة. وهناك، من بين التحديات الماثلة، التحدي المتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة التي تقل نسبة تمثيلها في السلطة التشريعية كثيرا عن النسب المقترح بلوغها في عام ٢٠١٥.

ونظم الحماية الاجتماعية الجيدة تلازم الأشخاص في جميع مراحل حياتهم، فتحمي خطواتهم الأولى، وتكفل لهم الوصول إلى فرص التعلم والعمل، وتغطي مخاطر المرض والعجز، وتكفل لهم شيخوخة كريمة. فالسنوات الأولى من عمر الإنسان تنطوي على أهمية حاسمة لأنهما تشهد تكوين كفاءاته وقدراته الأساسية التي ترافقه في جميع مراحل حياته.

فالحواجز التي يتلقاها الطفل والتنشئة الاجتماعية التي يشب عليها في مرحلة الطفولة تحدد بقدر كبير قدرته على مواجهة مراحل التعلم اللاحقة، والنمو من الناحيتين البدنية والنفسانية نماء سليما، وبناء مشاريع مهنية وأسرية واجتماعية مرضية في مرحلة الرشد.

وفي المجال الصحي، تتصل التحديات بكفالة سبل تنفيذ إصلاح قطاع الصحة على نحو تدريجي بالنسبة لكل مشكلة من المشاكل الصحية المشمولة بالتأمين الصحي، وهو ما يتطلب إحاطة الأشخاص برعاية مبكرة وجيدة من خلال حماية حقوقهم القانونية عبر آليات وإجراءات منصوص عليها سلفا ومعروفة. وهذا ما سيمكن من تلبية الطلبات الحالية القائمة في مجال الصحة فيما يتعلق بسوء تغذية الأطفال، ومشكلة البدانة التي هي المشكلة الأساسية التي يتعين على البلد الاستمرار في التصدي لها، مما يتطلب اتخاذ إجراءات لا تقتصر على المجال الصحي، بل وتلزم مجموعة من المؤسسات التي يمكنها أن تساهم مساهمة كبيرة في التغلب عليها. وينبغي كذلك لهذه الجهود المبذولة في بلد يواجه شيخوخة نسبة عالية من سكانه، أن ترمي إلى التصدي لتفشي أمراض القلب والشرابين، وداء السكري، والسرطانات، فضلا عن عادات كالتدخين، وإدمان الكحول، وكثرة الجلوس، والتسريب المتزايد للمخدرات؛ وهي جميعها عوامل تؤثر في مستوى رفاه السكان وصحتهم.

وفي مجال التعليم، فإنه حالما يتم الانتهاء من توسيع نطاق شموله في جميع مراحل، سيتعين على السياسات والبرامج تذليل التحدي المتمثل في تحسينه، والحد من أوجه التفاوت في عمليات التعلم باعتبار أن التعليم مكسب أساسي سواء من حيث تحسين حياة الأشخاص وزيادة إمكانية حصولهم على فرص العمل ورفع مستوى أجورهم، أو من حيث المساهمة في نمو البلد وقدرته على المنافسة.

وفي مجال التنمية البيئية المستدامة، يجدر بالذكر أن شيلي كانت قد أجرت في عام ٢٠٠٥ تقييما لجهودها البيئية في سياق انضمامها إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد أسفرت عملية التقييم عن تقديم ٥٢ توصية. ومن بين أبرز التحديات الماثلة، هناك تعزيز المؤسسات المعنية بالبيئة بهدف التمكين في مواجهة الفعالة للمشاكل البيئية الوطنية منها والعالمية. ويوصى أيضا بتحسين نظام حماية المناطق البرية والبحرية؛ وحفظ التنوع الأحيائي؛ وتعزيز الاستخدام الرشيد للطاقة.

ويضاف إلى ذلك أن الإدارة البيئية للبلد يتعين عليها أن تعالج التحدي الناشئ عن أوجه عدم التكافؤ في مجال البيئة. فجميع الأشخاص الحق في التمتع بظروف بيئية جيدة ومناسبة، مما يقلل المخاطر البيئية في أوساط مختلف الفئات. ولتحقيق هذا الهدف،

تعكف الحكومة على وضع أسس السياسة البيئية الجديدة التي تقوم بشكل رئيسي على تحقيق المساواة في مجال البيئة.

ويتطلب تحقيق استدامة البيئة اليوم بذل جهود كبيرة وتنسيق الأنشطة، لا في داخل أجهزة الدولة فحسب، بل يتطلب الأمر أيضا حفز المشاركة الفعلية للمجتمع المدني وقطاعات الإنتاج ليتسنى تنسيق الإجراءات التي تمكن من التصدي على النحو المناسب لمختلف المشاكل البيئية وحماية النظم الإيكولوجية.

وقد شهدت سياسة الإسكان تغيرا كبيرا في السنوات الأخيرة. وتتصل التحديات الكبيرة التي تواجه هذه السياسة الجديدة في استيفاء ثلاثة شروط: الاحتياجات في حيث الكم (التخفيض من العجز في عدد المساكن مع التركيز على الأسر التي تعيش في حالة فقر)، وضمان الجودة (تحسين المعايير وعمليات تصميم المساكن وبنائها) وتعزيز الإدماج الاجتماعي (إيجاد حلول سكنية في الأحياء والمدن).

وخلاصة القول إن شيلي حققت عددا كبيرا من الأهداف، وما زال أمامها أهداف أخرى تنطوي على بوادر تميز التنبؤ بأنها ستتنجز قبل عام ٢٠١٥. إن تنفيذ شيلي لاستراتيجية سياسية واقتصادية واجتماعية متماسكة خلال هذه الأعوام من عهد الديمقراطية، تهيئ الظروف المناسبة لقيام البلد بتنفيذ الالتزامات التي قطعت في عام ٢٠٠٠. وفي الوقت نفسه، فإن التقدم المحرز يلزم شيلي بأن تواجه بعزم أكبر التحديات المتبقية بما يذهب إلى أبعد مما تذهب إليه أهداف الألفية الرامية إلى تهيئة ظروف ملائمة للتنمية المستدامة تزيد من تعميق الديمقراطية، ومن تكافؤ الفرص لجميع سكان البلد.

التعاون والبيئة الدولية

إن إدارة التعاون الدولي، التي كانت تتوجه في البداية إلى حد بعيد نحو البحث عن موارد التعاون والحصول عليها، تحولت الآن بسرعة إلى إدارة تجمع بين أهداف التعاون لكلا الجانبين المانح والمتلقي مما نتج عنه ظهور البرنامج الشيلي للتعاون الأفقي باعتباره شكلا من المكافئة على ما تم تلقيه حتى ذلك الحين والقيام في حدود الإمكانيات الوطنية بدعم تنمية بلدان المنطقة الأقل نموا منها أو التي بلغت مرحلة من التنمية مماثل لها. وقد استهل هذا البرنامج بصورة رسمية في عام ١٩٩٣، وكان الهدف منه تنفيذ رغبة حكومة شيلي في تقاسم القدرات والخبرات، وبخاصة مع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بإرساء هذا الشكل من العلاقات مع تلك البلدان كعنصر ثابت في سياساتها الخارجية.

وبالإضافة إلى ذلك، تشارك شيلي بنشاط في بعثات حفظ السلام، ويجدر في هذا الصدد ذكر الدور الهام الذي تقوم به، من خلال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، في مجال التعاون المدني، فقد اضطلعت ببرامج ترمي إلى المساهمة بأدوات ملموسة في مكافحة الفقر.

ويشارك البلد في "مبادرة مكافحة الفقر والجوع" منذ أن بدأت في تنفيذها حكومات البرازيل وشيلي وفرنسا في عام ٢٠٠٤. وكانت هذه المبادرة للتعاون بين دول الشمال والجنوب قد حددت آليات وأدوات من أجل تمويل مبتكر للإجراءات المتخذة على الصعيد العالمي لتعزيز تنفيذ الأهداف الواردة في إعلان الألفية. وقد أوحى باتخاذ هذه المبادرة ما لوحظ من تأخر عدة بلدان نامية في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ويعود ذلك جزئياً إلى نقص في التمويل. وتتمثل الغاية منها في إيجاد مصادر تمويل جديدة لتكميل المساعدة الإنمائية الرسمية، ويفضل أن تكون مستقرة ويمكن التنبؤ بها. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، عرض رؤساء حكومات البلدان المشتركة في المبادرة، في مقر الأمم المتحدة اقتراحات بشأن مجموعة من الآليات المبتكرة لتمويلها.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وبمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، أعلنت هذه المبادرة بدء تنفيذ برنامج تجريبي أول لمكافحة ثلاث آفات تتسبب في تفشي الفقر والتخلف الاجتماعي الاقتصادي البالغ. ويمول هذا البرنامج بصورة رئيسية من مصدر مبتكر يتمثل في فرض "رسوم للتضامن" على أسعار تذاكر الطائرة. وتفرض شيلي، منذ عام ٢٠٠٦، رسماً في المطارات يدفعه الركاب للسفر إلى خارج البلد بمبلغ دولارين كتبرع لمنظومة الأمم المتحدة لتنفيذ أنشطة عالمية لمكافحة الجوع والفقر. وتقدم الأموال إلى برنامج تجريبي أنشئ في عام ٢٠٠٦ يسمى المرفق الدولي لشراء الأدوية ويرمي إلى تقديم المساعدة في مكافحة الإيدز، والملاريا، والسل؛ ويتخذ البرنامج المذكور من مكاتب منظمة الصحة العالمية مقراً لعمله تجنباً لازدواجية التكاليف الإدارية.

وأخيراً، هناك مظهران من مظاهر التعاون الدولي يجدر ذكرهما قبل اختتام هذا التقرير. يتمثل أحدهما في وجود تعاون تقني لأغراض التنمية يعد عاملاً أساسياً في تحقيق النمو القائم على التكافؤ. ويتعلق الأمر هنا بتدريب العمال وأصحاب المؤسسات الصغيرة. وإذ تقوم شيلي بإدخال تغييرات على برامج التدريب الحالية، فإنما هي تكمل بذلك الأنشطة الجارية التي تتطلب تعاوناً من البلدان التي نجحت في تحقيق الانسجام في قوتها العاملة بدعم من برامج تدريب فعالة يمكنها تسهيل أداء شيلي.

ويتعلق المظهر الثاني بالبيئة الدولية التي يتطور فيها ما يسمى بالاقتصاديات الناشئة. فالأمر البارز أن معظم اقتصادات أمريكا اللاتينية عانت من اختلالات خطيرة في نشاطها الاقتصادي لفترة طويلة بسبب عدوى الأزمة الآسيوية. فالنتائج المحلي الإجمالي لشيلي لم يزد من الفترة بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٣ سوى بمعدل سنوي نسبته ٢,٦ في المائة. وقد أفسد هذا إمكانية التقدم الاجتماعي والإنتاجي خلال تلك السنوات. ولم تكن البيئة الدولية ملائمة كثيرا كما تتمكن بلدان مثل شيلي، التي كانت قد حققت أداء مسؤولا في السنوات السابقة، من أن تواجه بقدر أكبر من الكفاءة الصدمات السلبية الخارجية. ويتمثل الاقتراح المطروح في أن تتولى مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي مراجعة تسهيلاتهما التمويلية التعويضية أو المقدمة لمواجهة التقلبات الاقتصادية ليتسنى لها أن تقدم، إذا طرأت في المستقبل حالات مماثلة لصدمات سلبية في أسعار الصادرات أو في التقلبات المالية للبلدان، إلى البلدان التي عرفت من قبل بأدائها المسؤول: (١) كل الأموال الخارجية اللازمة للإبقاء على قدرتها الإنتاجية بمعدلات عالية، (٢) وتقديمها بسرعة وفي الوقت المناسب، (٣) وتقديمها دون شروط إضافية. ويمكن تدبير الأموال اللازمة باستئناف صندوق النقد الدولي إصدار حقوق السحب الخاصة، وسيمثل ذلك تقدما كبيرا نحو عولمة أكثر توازنا. وقد جرى طرح هذا الاقتراح في سياق مبادرة العمل لمكافحة الجوع والفقر، بدعم فعلي من شيلي، وهو ما ترد بشأنه إيضاحات في تقرير عام ٢٠٠٨ للجنة السياسات الإنمائية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

المرفق

صدر التقرير الأول لشيلي عن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٥، وحدد فيه، في حالة شيلي، الخط الأساسي لكل مؤشر من المؤشرات الدنيا للغايات ووضعت مؤشرات أخرى بالنسبة لكل هدف من الأهداف المزمع تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥، تعدل وفقا للموارد المتاحة، والنمو الاقتصادي، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، والسياسات والاستراتيجيات الإنمائية المعتمدة. ويتضمن التقرير الثاني حالة كل غاية والأداء المسجل فيها منذ عام ١٩٩٠، ومرحلة التقدم التي بلغها كل مؤشر، وأهم التحديات، والسياسات والبرامج الموضوعية لبلوغ الأهداف؛ فضلا عن تقييم القدرة على متابعة وتحقيق كل التزام من الالتزامات. وتوفر المعلومات الواردة فيه صورة شاملة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للبلد.

وبغية تحديد أوجه القصور، بذلت شيلي في التقرير الثاني جهدا كبيرا لتصنيف المعلومات بحسب المناطق الجغرافية بحيث لا تكون الأهداف الإنمائية مجرد التزامات تنفذ على الصعيد الوطني، وإنما تنطوي أيضا على الاضطلاع بالأنشطة اللازمة ليتسنى لكل منطقة تحقيقها دون استثناء. وتقدم كذلك المعلومات مصنفة بحسب نوع الجنس والعمر والأصل الاثني، بالنسبة للمؤشرات ذات الصلة والتي يمكن فيها تصنيف المعلومات بهذا الشكل، وذلك بغية تحليل ما يوجد من تباين بين مجموعات محددة من شأنه أن يتطلب اعتماد تدابير واستراتيجيات جديدة لبلوغ كل غاية وهدف. ويتضمن التقرير كذلك وصفا مقتضيا للتقدم المحرز في السياسات العامة من زاوية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

المؤشرات الدنيا المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية

المؤشرات	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٦	الغاية في ٢٠١٥
الغاية ١				
١ - نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد	٣,٦%	٢,٢%	١,١%	١,٨%
٢ - نسبة فجوة الفقر عند دولار واحد يوميا، النسبة المتوية (بحسب عمق الفجوة)	١,٦	١,٠	٠,٥	٠,٨
٣ - حصة الخمس الأول في إجمالي الدخل النقدي	٤,٤%	٤,٣%	٤,٧%	٤,٦%
الغاية ٢				
٤ - نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ستة أعوام الذين يعانون من سوء التغذية	٠,٧%	٠,٥%	٠,٣%	٠,٥%
٥ - نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السرعات الحرارية	٨,٠%	٤,٠%	٤,٠%	٤,٠%
الغاية ٣				
١ - صافي نسبة القيد في التعليم الأساسي (الابتدائي والمرحلة الأولى من الثانوي)	٨٨,٠%	٩١,٠%	٨٨,٠% [‡]	٩٥,٥%
٢ - نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس غير متاح	غير متاح	٩١,٦%	٩٣,٣%	١٠٠%
٣ - معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث والذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما	٩٨,٤%	٩٩,١%	٩٨,٧%	٩٩,٨%
الغاية ٤				
١ - نسبة البنات إلى البنين في التعليم الأساسي	١,٠٠	٠,٩٧	٠,٩٤	١,٠٠
٢ - نسبة البنات إلى البنين في التعليم المتوسط	١,٠٥	١,٠٢	١,٠١	١,٠٠
٣ - نسبة النساء إلى الرجال في التعليم العالي	٠,٨١	٠,٨٧	٠,٩٧	٠,٩٧
٤ - معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث والذكور (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما)	١,٠٤	٠,٩٩	١,٠١	١,٠٠
٥ - حصة النساء من الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي	٣١,٥%	٣٥,٨%	٣٦,٥%	٤٠%
٦ - نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان	٦,٠%	٩,٥%	١٢,٦%	٤٠%
الغاية ٥				
١ - معدل وفيات الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من عام إلى ٤ أعوام (لكل ١٠٠٠ نسمة من هذه الفئة العمرية)	٠,٧٩	٠,٣١	٠,٣٤	٠,٢٦
٢ - معدل وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء)	١٦,٠	٨,٩	٧,٩	٥,٣
٣ - نسبة الأطفال البالغين من العمر عاما واحدا المحصنين ضد الحصبة	٩٦,٨%	٩٧,٠%	٨٩,٧%	٩٧,٠%

المؤشرات	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٦	الغاية في ٢٠١٥
الغاية ٦				
١ - معدل الوفيات النفاسية (لكل ١٠٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء)	٤٠,٠	١٨,٧	١٩,٨	١٠,٠
٢ - نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة	٪ ٩٩,٢	٪ ٩٩,٧	٪ ٩٩,٨	٪ ١٠٠
الغاية ٧				
١ - نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية على المستوى الوطني في صفوف الحوامل	عدم الأثر	٠,٠٥	٠,٠٥	٠,٠٥
٢ (أ) استخدام الرفالات بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما (الذين بدأوا ممارسة حياتهم الجنسية)**	عدم الأثر	٪ ١٨,٠	٪ ٤٦,١	٪ ٥٠,٠
٢ (ب) نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما ويمتلكون معارف صحيحة وشاملة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	عدم الأثر	٪ ٣٥,٠	٪ ٧٠,٠	٪ ٩٥,٠
٢ (ج) توافر الرفالات بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ عاما (نسبة الرفالات المستوردة إلى عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ عاما) ††	عدم الأثر	١,٧	٢,٦	٥,٠
٣ - نسبة الأطفال اليتامى الذين يرتادون المدارس إلى غير اليتامى ممن تتراوح أعمارهم بين ١٠ أعوام و ١٤ عاما †††	عدم الأثر	عدم الأثر	عدم الأثر	لا ينطبق
الغاية ٨				
٤ - معدلات الإصابة بالمalaria والوفيات المرتبطة بذلك	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
٥ - نسبة السكان المقيمين في المناطق المعرضة لخطر الإصابة بالمalaria الذين يتخذون تدابير فعالة للوقاية من malaria والعلاج منها	٪ ١٠٠,٠	٪ ١٠٠,٠	٪ ١٠٠,٠	٪ ١٠٠,٠
٦ - معدلات الإصابة بالسل (لكل ١٠٠٠ ٠٠٠ نسمة)	٥٢,٢	١٩,٩	١٤,٢	٧,٥
٧ - نسبة حالات الإصابة بالسل التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار العلاج القصير الدورة الخاضع للإشراف المباشر	٪ ٨٢,٠	٪ ٨٤,٠	٪ ٨٣,٠	٪ ٩٥,٠
الغاية ٩				
١ - نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات (بما في ذلك النباتات والأحراج الأصلية)	٪ ٢٠,١٨	٪ ٢٠,٤٠	٪ ٢٠,٨٨	ارتفعت
- النباتات	٪ ٢,٣٤	٪ ٢,٦٢	٪ ٢,٩٨	ارتفعت
- الأحراج الأصلية	٪ ١٧,٨٤	٪ ١٧,٧٨	٪ ١٧,٩	ظلت على حالها

المؤشرات	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٦	الغاية في ٢٠١٥
٢ - نسبة المناطق المحمية للمحافظة على التنوع الأحيائي إلى المساحة الكلية	٪ ١٨,٠٢	٪ ١٨,٨١	٪ ١٨,٩٥	ارتفعت
١-٢ مساحة المناطق البرية المحمية	٪ ١٨,٠١	٪ ١٨,٦٦ ^(١)	٪ ١٨,٩٥	ارتفعت
٢-٢ مساحة المناطق البحرية والساحلية المحمية	٪ ٠,٠١٢	٪ ٠,١٥	٪ ٠,٨١	ارتفعت
٣ - استخدام الطاقة (الأطنان المعادلة من النفط) لكل مليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي				
- كثافة حصة الفرد من الطاقة المستهلكة/ بدولارات الولايات المتحدة	١٠٤,١	٩٨,٤	٨٨	(ب)
٤ - حصة الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، واستهلاك مركبات الكلوروفلورو كربون التي تسبب استنفاد طبقات الأوزون (بالأطنان من القدرة على استنفاد الأوزون)				
- انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	-	-	-	(ج)
- إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	١٥ ٤٢٣ ٧٣ ^(٢)	٤٣ ٩٥٣ ٠٦ ^(٣)	*	
- حصة الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	١,١٧ ^(٢)	٢,٨٢ ^(٣)	*	
٥ - نسبة السكان الذين يستخدمون وقودا صلبا	-	-	(د)	
١-٥ نسبة المساكن التي تستخدم مطابخ تستهلك الحطب في مدينة تموكو حسب المستوى الاجتماعي والاقتصادي				
- المستوى الاجتماعي والاقتصادي الأعلى	عدم الأثر	٪ ٨	٪ ١	انخفضت
- المستوى الاجتماعي والاقتصادي المتوسط	عدم الأثر	٪ ٢٨	٪ ١٣	انخفضت
- المستوى الاجتماعي والاقتصادي الأدنى	عدم الأثر	٪ ٥٩	٪ ٥٤	انخفضت
٢-٥ نسبة السكان الذين يستعملون أفران بسيطة أو يستعملون الحطب في مدينة تموكو حسب المستويات الاجتماعية والاقتصادية				
- المستوى الاجتماعي والاقتصادي الأعلى	عدم الأثر	٪ ٣٠	٪ ٢٤	انخفضت
- المستوى الاجتماعي والاقتصادي المتوسط	عدم الأثر	٪ ٣٩	٪ ٣١	انخفضت
- المستوى الاجتماعي والاقتصادي الأدنى	عدم الأثر	٪ ١١	٪ ٢١	انخفضت

الغاية ١٠

٦ - نسبة السكان الذين يحصلون على مصادر أفضل لتوريد المياه في المناطق الحضرية والريفية				
١-٦ نسبة السكان المحرومين من الوصول إلى مياه الشرب المستدامة في المناطق الحضرية	٪ ٢,٦	٪ ٠,٢	٪ ٠,٢	٪ ٠,٠
٢-٦ نسبة السكان المحرومين من الوصول إلى مياه الشرب المستدامة في المناطق الريفية	٪ ٢٣,٥	٪ ١,٥	٪ ١	٪ ٠,٠
٧ - نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة في المناطق الحضرية والريفية				

المؤشرات	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٦	الغاية في ٢٠١٥
٧-١ نسبة سكان الحضر المحرومين من شبكات الصرف الصحي	١٧,٤%	٥,٦%	٤,٨%	٠,٠%
الغاية ١١				
٨ - نسبة الأسر المعيشية التي يمكنها ضمان الحياة العقارية لمسكنها				
٨-١ النسبة المئوية للسكان المقيمين في أحياء فقيرة بالنسبة لمجموع سكان الحضر (الرقم القياسي للضمان العقاري) موئل الأمم المتحدة	١٠,٦٥%	٢,٤٩%	٣,٦٠%	

* تعكف شيلي على إعداد التقرير الوطني الثاني في إطار الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ حيث سترد المعلومات المتعلقة بعام ٢٠٠٦.

‡ بدأت وزارة التعليم منذ عام ٢٠٠٦ في تنفيذ مقترح منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبخاصة في جانبه المقدم بالاشتراك بين اليونسكو والمكتب الإقليمي للتعليم في أمريكا اللاتينية، في حساب صافي معدل المتحقين بالتعليم، حيث رأت أن هذا التغيير يمكن من وضع معدل صاف لعدد المسجلين في عام ٢٠٠٦ نسبته ٩٤ في المائة، مما يساعد في أن يتم بحلول ٢٠١٥ بلوغ غاية التعميم العالمي لهذه المرحلة من التعليم.

§ هذا المؤشر يجل محل مؤشر تفشي فيروس نقص المناعة البشرية بين الحوامل اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ عاما. وينطبق الرقم الوارد تحت عام ٢٠٠٠ على عام ١٩٩٩.

** يجل محل مؤشرات: استخدام الرفالات ضمن معدل استخدام وسائل منع الحمل بين المتزوجات اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عاما؛ واستخدام الرفالات بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما في الأحوال العالية الخطورة (الرجال)؛ واستخدام الرفالات بين السكان الذي تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما في الأحوال العالية الخطورة (النساء). يتغير المصدر بالنسبة لعام ٢٠٠٥.

لا توجد معلومات بشأن أعداد المسجلين من الأطفال اليتامى.

(أ) معلومات عام ٢٠٠٤.

(ب) ليست للبلد غاية ملزمة في هذا المؤشر.

(ج) ترد الغايات في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ. وليست لشيلي غايات ملزمة وفقا لبروتوكول كيتو.

(د) صافي إجمالي الانبعاثات المحسوب على أساس الجرد الذي أجراه برنامج البحوث في مجال الطاقة في عام ٢٠٠٠ والجرد الذي أجراه البرنامج الدولي للشيخوخة في عام ٢٠٠٥.

(هـ) صافي الانبعاثات المحسوبة على أساس الجرد الذي أجرته إدارة الهندسة الميكانيكية في عام ٢٠٠٤ ومعهد البحوث في مجال الطاقة ٢٠٠٥.

(و) مصدر البيانات الديموغرافية: المعهد الوطني الإحصائي